(١٩٣)

الخصائص الاجتماعية والنفسية للمجـــــرمين

إعداد
دكتور/ عبدالله بن عبدالعزيز اليوسف
رئيس قسم الاجتماع
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
١٤٢٠هـ

تمهيد:

أهمية دراسة خصائص المجرمين:

لا شك أن دراسة الجريمة والمجرم تمثل أهمية كبيرة ذلك لأنها تتناول مشكلة اجتماعية، وظاهرة مرضية لها خطورتها على الأفراد والمجتمعات فالجريمة تهدد الأفراد في أنفسهم وأموالهم وتهدد المجتمعات في أمنها واستقرارها.

وعدد ضحايا الجريمة المباشر وغير المباشر يصعب تقديره وإن كان الشعب بصفة عامة هو أكبر ضحية للجريمة.

والجريمة من ناحية ثانية تؤثر في حياة الأمة على الصعيدين الأخلاقي والاجتماعي. فهي تفرض على أفراد المجتمع عبئاً معنوياً ثقيلاً وتزعزع ثقتهم بقدرة حكومتهم على حمايتهم وتأمين الطمأنينة لهم وهي تخلق في نفس المواطن قدراً كبيراً من الشك والتحفظ في علاقاته الاجتماعية وشعوراً بالاشمئزاز والرفض حيال مؤسسات العدالة الجزائية. كما أن زيادة نسبة الجريمة في بلد معين تشعر أفراده بالضياع وتعرض القيم والمبادئ الأخلاقية في نظرهم للانهيار.

والجريمة من ناحية ثالثة باهظة التكاليف. فهي عبء ثقيل على الاقتصاد القومي بما تتطلبه من نفقات مباشرة وأخرى غير مباشرة، ومثال النفقات المباشرة نفقات الشرطة والمحاكم والمؤسسات العقابية ومؤسسات الحماية والرعاية والمراقبة والإصلاح وحراسة الأموال العامة والخاصة والتامين ضد الجرائم واستعمال الخزائن الحديدية والأقفال المحكمة وأجهزة الإنذار وإعداد رجال الأمن وتزويدهم بالأسلحة والمعدات والذخائر، أما النفقات غير المباشرة فتعود إلى تعطيل عدد كبير من الأفراد عن الاشتراك في عملية البناء الاقتصادي كالعاملين في أجهزة العدالة الجزائية والموقوفين والمسجونين ومحترفي الإجرام.

ومن أجل ذلك تبذل الدول الكثير من الأموال في البحوث والدراسات الميدانية للكشف عن الحالات الخطرة التي تسبق ارتكاب الفعل الإجرامي مثل التشرد والإدمان على المواد الكحولية والمواد المخدرة والبغاء والمقامرة للعمل على علاجها قبل أن يتخذ الشخص الذي تثبت خطورته الإجرامية خطوته الأولى نحو الجريمة. ومن أجل تحقيق هذه الغاية يجري الباحثون الاجتماعيون والمختصون في متابعة قضايا الانحراف والجرمية دراساتهم الميدانية في المدارس ومراكز العمل وشعب التجنيد ودوائر الشرطة ليسجلوا الحالات التي تنبئ عن سلوك إجرامي ويعلموا بها السلطات المختصة لتتخذ التدابير الواقية لها.

ومما لاشك فيه أن معرفة خصائص المجرمين النفسية والاجتماعية تساعد كل من يعمل في أجهزة العدالة الجزائية من شرطة ومحققين وقضاة ومسئولين عن المؤسسات العقابية والعلاجية في معاملة كل مجرم حسب حالته النفسية والعقلية والاجتماعية وبالتالي معالجة الحالات الإجرامية حسب ظروفها وتقرير العقوبة بناء على المعطيات العقلية والاجتماعية للمجرم، ومن ثم إصلاح هؤلاء المنحرفين لكي يصبحون أعضاء نافعين في المجتمع (السراج، ١٩٩٠م).

وفي ضوء ذلك نجد أن محاولة العلماء لوضع الأفعال الانحرافية والمنحرفين في فئات لا تتوقف إذ إنهم بدأوا ذلك منذ فترة بعيدة في تاريخ البحث في مجال الظاهرة الانحرافية بعامة والظاهرة الإجرامية بخاصة وسوف نناقش هذه التصنيفات في الصفحات التالية بشكل مفصلاً بعد استعراض مفاهيم ومصطلحات البحث وأهدافه.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى استعراض المحاور التالية:

١- تحديد الخصائص والسمات النفسية للمجرمين.

٢- تحديد الخصائص والسمات الاجتماعية للمجرمين.

٣- تحديد الخصائص والظروف البيئية التي تدفع الفرد للإجرام والانحراف.

مفاهيم البحث

لما كان مفهوم البحث هو الوسيلة الرمزية المختصرة والواضحة التي يستعان بها للتعبير عن معنى أو معاني وأفكار معينة يراد إيصالها إلى المعني بالموضوع الذي يراد فهمه بوطئة لتحليله ومعرفة تفاصيله وبعض أحواله (الساعاتي، ١٩٨٢م) فإن من واجب الباحث أن يعمل عند صياغته للمشكلة على تحديد المفاهيم التي سوف يستخدميا إذ أنه كلما أتم هذا التحديد بالدقة والوضوح كلما سهل على القراء الذين يتابعون البحث إدراك المعاني والأفكار التي يريد الباحث التعبير عنها دون أن يختلفوا في فهم ما يقول (عبد الباسط، ١٩٨٠م) ومن هذا المنطلق فقد حدد الباحث المفاهيم المستخدمة في هذا البحث على النحو التالي:

أولاً: الخصائص الاجتماعية والنفسية للمنحرفين: تعرف الخصائص بأنها عملية تصنيف الأشياء في فئات على أساس اكتشاف الخواص العامة القائمة فيما بين تلك الفئات والمجموعات وذلك يعني أنها عملية يتم فيها إدراج الأنواع تحت فئة أو جنس أكبر يضمها جميعاً (شتا، ١٩٩٧م).

ثانياً: تعرف السمة أو السمات بأنها أي جانب يمكن تميزه وذو دوام نسبي وعلي أساسه يختلف الفرد عن غيره (Guilford, 1959)

ثالثاً: الخصائص والظروف البيئة: هي العوامل الظروف التي تؤثر في الانحراف وهي ما يسميه علماء الاجتماع بالوسط الاجتماعي الذي يحيط بالإنسان أو البيئة التي تؤثر في سلوك الإنسان وتدفعه إلى السلوك السوي أو المنحرف.

رابعاً: تعريف الجريمة: للجريمة عدة تعاريف تختلف من دستور إلى آخر ومن علم إلى آخر، وسوف نتعرض في هذا البحث إلى الجريمة في الشريعة الإسلامية، والتعريف القانوني للجريمة وأخيراً الجريمة في قانون العقوبات.

أ- تعريف الجريمة في الشريعة الإسلامية:

أصل كلمة جريمة من جرم بمعنى كسب وقطع، فكلمة جرم يراد بها الحمل على فعل فعلاً آثماً فقوله تعالى "ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا، اعدلوا هو أقرب للتقوى" (المائدة، آية ٨) أي لا يجرمنكم فعلاً آثماً بعضكم لقوم على ألا تعدلوا معهم.

وبذلك أصبحت كلمة الجريمة تطلق على ارتكاب كل فعل يخالف الحق والعدل، كما اشتقت من هذه الكلمة كلمة إجرام وأجرموا كما قال تعالى "إن الذين أجرموا كانوا من الذين أمنوا يضحكون" (المطففين، آية ٢٨) ومن واقع هذا التوضيح يتبين أن الجريمة هي فعل الأمر الذي لا يستحسن وعلى هذا الأساس فإن عصيان الله وارتكاب ما نهى عنه يعتبر جريمة.

ب- التعريف الاجتماعي للجريمة:

وهنا ينظر للجريمة على أساس أنها كل فعل يخالف الشعور العام للجماعة أو بتعريف آخر هي كل فعل يتعارض مع الأفكار والمبادئ السائدة في المجتمع.

ج- الجريمة في قانون العقوبات:

تعرف الجريمة في قانون العقوبات بأنـــها فعـل أو امتنــاع يخــالف قــاعدة جنائيــة يقــرر لــها القانون جزءً جنائيــاً (الطخيــس، ١٩٨٣م).

خامساً: تعريف المجرم: سوف نتطرق إلى معنى المجرم في نظر القــانون والمجــرم فــي نظــر علمــاء الإجرام وعلماء الاجتمـــاع.

ـ أولاً: المجرم في قانون العقوبات: هو كل شخص ارتكب فعلاً يعتبر فـــي نظــر القــانون جريمــة، كما أن لفظ مجرم لا يطلق على الفرد إلا إذا صدر بحقه إدانـــة مــن المحكمــة بــالحكم بشــرط أن يكون هذا الحكم غير قابل للطعــن فيــه.

ثانياً: المجرم في نظر علمـــاء الاجتمـــاع: ينظــر علمــاء الاجتمـــاع إلـــى المجــرم مــن ناحيــة اجتماعية ويقولون أنه " الشخص الذي يرتكب فعـــلاً يـــرى المجتمـــع أنـــه جريمـــة " ومــن واقع هذا التعريف لا يعد كل من ارتكـــب جريمـــة يعـــاقب عليـــها القـــانون مجرمـــاً فبعــض الأفعال يرى المجتمع أنها غير مضرة لـــذا لا يجرمـــها وبـــالعكس يـــرى المجتمـــع أن بعــض الأفعال جريمة لخطورتها رغم أنها غير جريمـــة بنظـــر القـــانون.

ثالثاً: المجرم في نظر علم الإجرام: يطلـــق هـــذا التعريـــف علـــى كـــل شـــخص اتـــهم بارتكـــاب الجريمة سواء أدين أم لم يدن وسواء قبض عليه أم لـــم يقبـــض عليـــه (الـــدوري، ١٩٧٦م).

المبحث الأول
الخصائص النفسية للمنحرفين

سوف نتحدث في هذا المبحث عن الخصائص والسمات النفسية للمنحرفين ثم سوف نتطرق بعد ذلك للخصائص الاجتماعية للمنحرفين وأخيراً سوف نستعرض الخصائص والظروف البيئة التي تدفع الفرد للانحراف والإجرام.

أولاً: تحديد الخصائص والسمات النفسية للمنحرفين:

أن العوامل النفسية للانحراف لا يمكن فصلها عن العوامل الأخرى فهي ترتبط بها ارتباطاً وثيقاً، ولا شك أن جميع العوامل سواء كانت عوامل جسمية أو عقلية أو بيئية لا يكون لها ثمة خطر إلا بارتباطها بالعامل النفسي، الذي يدفع ويوجه إلى سلوك معين، ويتعين علينا حتى ندرك خطر العوامل النفسية في السلوك، أن نتعرف على حقيقة السلوك الإنساني، والسلوك في الواقع سواء أكان سلوكاً سوياً أو سلوكاً منحرفاً ليس إلا محاولة نفسية حيوية تسعى إلى تحقيق تلاءم الفرد مع مقتضيات الحياة، وهذه العملية تتم بطريقة لا شعورية لا يحس بها الفرد في أول الأمر، ثم تتخذ طريقها إلى الشعور، فتبدو حينئذ مظاهر السلوك الذي يتأثر به المجتمع بالرضا إذا جاء خاضعاً لقيوده وأحكامه، أو بالسخط إذا خرج عن النمط المتعارف عليه في المجتمع، وهذا النوع الأخير هو ما نطلق عليه السلوك المنحرف.

ومن الواضح أن العناية بتقصي العوامل النفسية، التي تؤدي إلى السلوك المنحرف، إنما تحقق فهماً حقيقياً، بحيث يبدو حينئذ متوقعاً بل وضرورياً لتوفير التلاؤم الحيوي للفرد، وهذا الفهم هو الذي يوصلنا إلى علاج الانحراف ويلقي الضوء على تلك الجوانب الخفية التي تقوم بالدور الأساسي في تحديد السلوك واتخاذه طابعاً معيناً.

وقد أصبحت العوامل النفسية لا تعني علماء النفس وحدهم وإنما اتجه علم الإجرام الحديث إلى دراسة العوامل النفسية ومعرفتها، فنشأ بذلك علم النفس الجنائي وهو العلم الذي يقوم ببحث أسباب الجريمة في نفوس المنحرفين، أي بحث العوامل النفسية التي تؤدي إلى الانحراف والجريمة، وقد أصبح هذا العلم يحتل مركزاً بارزاً في العلوم الجنائية الحديثة.

- وقد توصل هذا العلم إلى إلقاء الضوء على الدوافع الحقيقية للإجرام، هذه الدوافع التي تكون عادة خفية غير ملموسة، وقد كان للمدرسة الوضعية الفضل الأول في توجيه علم الإجرام إلى العوامل النفسية، ذلك أنها اهتمت بدراسة شخص المجرم وبحث الدوافع الحقيقية للإجرام.

وسوف نناقش بالتفصيل هذه الدوافع مبتدئين بالدوافع النفسية والتي يمكن تحديد خصائصها على النحو التالي:

١- السمات العقلية:

وهذه السمات متعلقة بالقدرات العقلية للفرد الجانح بحيث تعيق قدراته على مواجهة متطلبات الحياة العادية ومن الأمراض العقلية الفصام والذهان والاكتئاب الاضطهادي.. الخ.

ويرى عارف (١٩٨١م) أن البحوث التجريبية التي تناولت موضوع العلاقة بين الذكاء والجريمة يمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل هي على النحو التالي:

المرحلة الأولى:

وكانت قبل الحرب العالمية الأولى وتم فيها تطبيق اختبارات الذكاء في صورها الأولى غير المقننة على عينات من المجرمين الجانحين المودعين بالمؤسسات والإصلاحيات وقد أدى ذلك إلى الكشف عن وجود نسبة كبيرة جداً من هؤلاء المجرمون يعانون من النقص العقلي وقد ترتب على ذلك القول بنظرية تأخذ بعامل واحد في تفسير الجريمة والجناح وهو النقص العقلي.

المرحلة الثانية:

قامت دراسة أخرى لتحدي الآراء التي سادت المرحلة الأولى أثارتها واقعة هامة وذلك لأنه حدث بعد الحرب العالمية الأولى أن جرى تحليل لبرامج القياس العسكري في أمريكا اتخذ قاعدته إجراء دراسة مقارنة واسعة النطاق وقد اتضح بناء على اختبارات الجيش التي استخدمت طريقة العمر العقلي أن المتوسط الحقيقي للعمر العقلي لدى البالغ هو ١٣,٠٨ يعني أقل ثلاث سنوات من المعايير التي استخدمتها الدراسات التي تمت في المرحلة السابقة. وبالتالي فقد أشار الباحثون إلى أن تطبيق المعيار السابق -الذي يحدد العمر العقلي للبالغ بستة عشر عاماً- قد أدى إلى نتائج مضللة مما جعل الكثير من الباحثين يعودون عن آرائهم حول العلاقة بين الذكاء والجريمة.

المرحلة الثالثة:

تحول البحث من التفسير الوراثي إلى التفسير الاجتماعي والثقافي والذي يرى أن التفاوت في الفروق بين مستوى الذكاء لدى المجرمين وغيرهم -إن وجد- يعكس الانتقاء الاجتماعي، بمعنى أنه يمثل تزايد الفرصة أمام مجموعة من الأشخاص الذين ينتمون إلى طبقة اجتماعية معينة للقبض عليهم ومحاكمتهم ومن ثم يصبح النقص العقلي حلقة واحدة في سلسلة من الخصائص والسمات التي تميز هؤلاء.

٢- السمات الجسمية:

يرى بعض العلماء أن العاهات والنقائص الجسمية تؤثر بشكل كبير في تكوين الشخصية الإنسانية وهذه العاهات تلعب دوراً هاماً في حياة الأفراد وتؤدي أحياناً إلى السلوك الذي يلجأ إليه المصاب لكي يعوض عن نقصه عن طريق ارتكاب السلوك الإجرامي (سعفان، ١٩٦٦م).

ويؤيد ذلك ما وصل إليه (عيسوي، ١٩٩٢م) في دراسة ميدانية لسلوك العدوان والتسلط لدى الشباب العربي حيث أكدت دراسته على أهمية النواحي الجسمانية حيث وجد أن طول القامة

أكثر عدواناً من قصار القامة كما وجد أن الأشخاص الذين لديهم أوزان عالية أكثر عدوانية من الأشخاص النحيفين.

٣- السمات النفسية لدى مدرسة التحليل النفسي:

يفسر أصحاب مدرسة التحليل النفسي الجريمة تفسيراً نفسياً يقوم على عوامل مكتسبة، تتكون خلال مراحل تطور الشخصية، وبوجه خاص مرحلة الطفولة المبكرة، فهم يؤكدون على أهمية هذه المرحلة بالذات، ويجعلونها حجر الزاوية في توجيه مصير الفرد، ومستقبل صحته النفسية والعقلية، والمقصود بهذا القول أن مختلف الاتجاهات النفسية الأساسية للفرد تتكون خلال هذه الفترة ولكنها تندثر بين طيات اللاشعور، لتصبح في النهاية بواعث كامنة ومحركات لا شعورية.

ومن هنا يرى أنصار هذه المدرسة أن المجرم إنسان أخفق في ترويض دوافعه الأولية، أو فشل في إعلائها بأنماط سلوكية مقبولة، ولأجل ذلك فإن السلوك الإجرامي ليس إلا تعبيراً سلوكياً مباشراً عن دوافع غريزية كامنة حيناً، أو هو تعبير رمزي عن رغبات مكبوتة ممنوعة حيناً آخر، وقد اهتمت هذه المدرسة بعقدة "أوديب" كأساس آخر لتفسير السلوك الإجرامي.

وهناك عامل آخر أشارت إليه هذه المدرسة وهو عقدة الذنب أو الخطيئة، وبمقتضاه يكون السلوك الإجرامي نتيجة لصراع شديد ينشأ بين "الهو" غير العاقلة وبين "الذات العليا" وذلك على حساب "الأنا أو الذات العاقلة" وفي هذه الحالة لابد للذات العاقلة أن تشعر بالذنب أو بالخطيئة، ولكي يتخلص الفرد من حده هذا الصراع الحاد تسعى الأنا العاقلة إلى طلب العقاب تكفيراً لشعورها بالذنب، ولابد لتحقيق ذلك أن يتورط الفرد في ارتكاب جريمة لكي ينال عقابها، وهذا كل ما يصبو إليه وينشده، إذ هو يسعى إلى عقاب النفس أو إيلامها، ليخفف عنها وطأة عقدة الذنب التي تلازمه، والتي لم يجد الوسيلة لتصفيتها بغير سلوك هذا المسلك (غباري، ٩٨٦ ١م).

وبناء على ذلك فإن المنحرفين من هذه الفئة هم أشخاص لم يستطعوا ترويض دوافعهم الأولية وفشلوا في إعلائها بأنماط سلوكية مقبولة وبالتالي فهم أناس يتميزون بأن لديهم دوافع غريزية كامنة لم يستطيعوا إخراجها بالطرق المشروعة مما يدفعهم إلى ارتكاب السلوك الإجرامي لكي يخففوا من هذه الضغوط النفسية التي تميز شخصياتهم.

٤- تصنيفات المجرمين حسب طبيعة الجرم:

وهناك تصنيف آخر للمجرمين من جانب المشتغلين بالدراسات النفسية يتمثل في تصنيف المجرمين إلى ما يلي:

أولاً: من حيث تكرار الإجرام إلى مجرم عارض ومجرم مزمن.

ثانياً: من حيث طبيعة شخصية المجرم إلى مجرم سوي الشخصية ومجرم مختل الشخصية.

ولما كان علم النفس الجنائي في جوهره فرعاً من فروع علم نفس الشواذ فهو لا يهتم بدراسة المجرم العارض أو السوي، ويقصر اهتمامه على دراسة المجرم مختل الشخصية والمجرم المعاود، حيث يركز على دراسة العوامل الجسمية والنفسية والاجتماعية التي تتضافر وتؤدي به إلى ارتكاب الجريمة أو السلوك الانحرافي وسوف نتناول فيما يلي سمات كل نوع من هذه الأنواع:

أولاً: المجرم العارض: هو الذي يرتكب الجريمة تحت ضغط ظروف خارجية سواء أكانت هذه الظروف اقتصادية أو اجتماعية مثل الأب الذي يقدم على السرقة ليطعم أطفاله، وقد كشفت الدراسات أن العديد من مرتكبي جرائم السلب والنهب في إنجلترا خلال الحرب العالمية الثانية ونسبتهم ٩٠% لم يكونوا قد ارتكبوا جرائم من قبل. وقد أرجعت الدراسات إقدام هؤلاء على هذا السلوك المسمى بالانحرافي، إلى ظروف الحرب الاقتصادية والاجتماعية الضاغطة.

ثانياً: المجرم السوي: وهو المجرم الذي لا يعاني من اضطرابات عميقة وخطيرة في شخصيته، بدليل أنه قادر على التوافق السوي مع بيئته المادية والاجتماعية إذا ما صادف البيئة الصالحة، غير أنه يقدم على السلوك الإجرامي نتيجة لاعتناقه قيم ومعايير البيئة الفاسدة والمتعفنة التي تربى داخلها، والتي تتعارض مع القيم والمعايير الثقافية للمجتمع العام، ومن أمثلة هذه القيم والمعايير الانحرافية التي تشيع داخل بعض الجماعات وداخل بعض المجتمعات، خاصة في العالم الغربي، أن السرقة بين الأغنياء لا تعد سرقة، أو أن العمل الشريف لا يكفي للحياة الكريمة، ويندرج تحت هذه الفئة طائفة المجرمين بالاحتراف الذين يتخذون من الجريمة مصدراً للارتزاق -غير المشروع طبعاً- وذلك لإرضاء دوافعهم وحاجاتهم المادية والنفسية، ويعترض بعض العلماء على مصطلح "المجرم السوي" ذلك لأن هذا المصطلح يتضمن نوعاً من التناقض اللفظي ذلك لأن كون الإنسان مجرماً يعني أنه غير سوي.. هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الشخص الذي ينشأ في بيئة إجرامية تختلف في قيمها ومعاييرها عن معايير وقيم المجتمع العام وتردد الشخص بين هاتين البيئتين المتناقضتين من حيث القيم، يوجد عنده بالضرورة نوعاً من صراع القيم والتوترات والصراعات التي تحول دون نمو شخصيته نمواً سوياً متزناً صحياً.

ثالثاً: المجرم مختل الشخصية: وهو الشخص الذي يقدم على ارتكاب الفعل الإجرامي نتيجة لاضطراب عضوي أو وظيفي في شخصيته كأن يكون مصاباً بالصرع أو الضعف العقلي أو بمرض نفسي أو ذهاني أو من الشخصيات السيكوباتية، وقد كشفت الدراسات عن أن نوع الجرائم يتمشى مع درجة الذكاء أو الضعف العقلي والمستوى الاقتصادي، ففي الطبقات الدنيا -داخل العديد من المجتمعات- تظهر جرائم التشرد والتدمير والقسوة، أما اللصوص فهم في

المتوسط أعلى ذكاء من ذلك. كذلك فقد وجد أن أغلب جرائم الذهانين أو المصابين بأمراض عقلية تتسم بالعنف وتدور حول القتل بعنف أو الشروع والاعتداءات الجنسية الشاذة -بالقوة أو الاغتصاب- وإشعال النار في المنازل والأماكن العامة (السمالوطي، ١٩٨٣م).

وقد ناقشنا العلاقة بين الذكاء والجريمة في جزء سابق من هذه الورقة. والباحث يرى أن التفاوت في الفروق بين مستوى الذكاء لدى المجرمين وغيرهم يعكس الانتقاء الاجتماعي بمعنى تزايد الفرصة أمام مجموعة من الأشخاص الذين ينتمون إلى طبقة اجتماعية معينة للقبض عليهم ومحاكمتهم ومن ثم يصبح النقص العقلي سلسلة من الخصائص والسمات التي تميز هؤلاء. وهذا ما سبق أن ناقشه الباحث عند الحديث عن البحوث التجريبية التي تناولت موضوع العلاقة بين الذكاء والجريمة.

المبحث الثاني
الخصائص الاجتماعية للمنحرفين

إن محاولة العلماء وضع الأفعال الانحرافية والمنحرفين في فئات لا تتوقف إذا أنهم بدأوا ذلك منذ فترة بعيدة في تاريخ البحث في مجال الظواهر الانحرافية بعامة والظاهرة الإجرامية بخاصة ومن التصنيفات القديمة للمجرمين تلك المحاولة التي قدمها لومبروزو في كتابه الإنسان المجرم حيث قسم المجرمين إلى الفئات التالية:

١) المجرم بالميلاد " أي بالفطرة " ٢) المجرم بالعاطفة ٣) المجرم المجنون. ٤) المجرم بالعادة ٥) المجرم بالصدفة. بالإضافة إلى هذه التصنيفات فقد قدما كلاً من فيري وجارفالو تصنيفاً للمجرمين يغلب عليه الجانب الفيزيقي ولا يختلف كثيراً عن تصنيفات مؤسس المدرسة الوضعية لومبروزو حيث يصنف فيري المجرمين على النحو التالي:

١) المجرم المجنون ٢) المجرم بالفطرة ٣) المجرم بالعادة ٤) المجرم بالصدفة ٥) المجرم بالعاطفة.

أما جارفالو فقد تأثر بتصنيف رائد المدرسة الوضعية لومبروزو حيث غلب على تصنيفه الجانب الفيزيقي وذلك ما يتضح من تصنيفاته التالية:

١) المجرمون القتلة ٢) مجرمو العنف ٣) اللصوص.

ووضع لكل صنف سمات جسمية معينة فطوال القامة هم اللصوص والذين يتميزون بالقصر والبدانة يميلون إلى جرائم القتل والعنف.

أما العالم النمساوي فالبرج فيميل إلى تصنيف المجرمين بالاستناد إلى الاختلافات الاجتماعية والنفسية التي تميز بين المجرم بالعادة والمجرم بالصدفة.

أما فرانرفون لتنزت فيصنف المجرمين على أساس القابلية للإصلاح فيميز بين فئة المجرمين بالصدفة وهم المجرمون اللحظيون ومجرمون قابلون للإصلاح ومجرمون غير قابلين للإصلاح (شتا، ١٩٩٧م)، وما سبق ذكره يمثل الطابع الغالب على اتجاهات تصنيف العلماء الأوائل في مضمار تصنيف المجرمين.

أما إذا نظرنا لعملية التصنيف في ضوء أعمال علماء الإجرام المعاصرين فإننا نجد أنهم اعتمدوا في عملية التصنيف على شخصية المجرم فجاء تصنيف بنودي توليو إلى مجرم عرضاً ومجرم بالتكوين والمجرمين المجانين.

بالإضافة إلى ذلك فقد قدما كلا من باويل هورتون وجيرالد لزلي تصنيفاً للمجرمين في مؤلفهما سيسيولوجية المشكلات الاجتماعية يقوم على أساس تصنيف المجرمين إلى:

١- المجرمون قانونيا:

وهم الأشخاص الذين يرتكبون الأفعال بدون معرفة قانونية وهم هنا يعتبرون مجرمين في نظر القانون أكثر من كونهم كذلك بالمعنى الاجتماعي والأخلاقي والمجرمون بسبب الجهل واحد من الأمثلة الدالة على ذلك ويندرج معهم فئة ضعاف العقول فالجهل بالقانون واحد من العوامل التي تدفع بعض الأشخاص لارتكاب أفعال دون وعي بالقوانين التي تحرمها نتيجة لكثرة القوانين وتعارضها.

٢- مجرمون بدون ضحايا:

وهم يمثلون فئة من يرتكبون جرائم دون أن يكون لهم ضحايا آخرون حيث يعود الضرر على أنفسهم ولكنهم يخرقون المعايير والقواعد القانونية ومن أمثلة هذه الأفعال الخاصة بالقمار

والبغاء وتعاطي الحشيش والخمر والمخدرات والزنا بالإضافة إلى الأفعال الواقعة مباشرة على نفس الفاعل مثل الانتحار.

٣- المجرمون السيكوباتيون:

تضم هذه الفئة جميع المجرمين الذين لا يستطيعون ضبط سلوكهم بطريقة مشروعة وذلك لسوء تكيفهم العاطفي وبذلك يضاف إلى هذه الفئة المصابون بالمخاوف المرضية وحالات عدم الاتزان والاضطراب النفسي الذي يترتب عليها أفعال إجرامية أو انحرافية.

٤- المجرمون المؤسسيون:

يشير هذا النمط إلى أفعال إجرامية معينة يتكرر حدوثها إلى الحد الذي يصير معه جزء من السلوك المعياري للجماعة في المؤسسات وهي لا تعرف كجريمة من قبل مرتكبيها وهؤلاء المذنبون ليسوا مجرمين محترفين وقد اسماهم سذرلاند بالمجرمين ذوي الياقة البيضاء أو مجرمين الخاصة.

وينحصر إجرام هذه الفئة في التهرب من دفع الضرائب بطرق غير مشروعة من قبل مديري البنوك والشركات وجرائم تهريب العملة للخارج وغيرها من الجرائم التي يرتكبها أصحاب النفوذ مستغلين أوضاعهم الإدارية للحصول على مكاسب غير مشروعة.

وتمثل نظرة المجتمع لمثل هؤلاء بأنها مختلفة عن نظرته للمجرمين التقليديين في المجتمع ومن ثم ترتبط جرائمهم بظروف التنظيم الاجتماعي في المجتمع.

٥- المجرمون الموقفيون:

الواقع أن معظم سجون العالم تحتوي على عدد من الأشخاص الذين ارتكبوا الفعل الإجرامي تحت ضغط ظروف قهرية. وهذا الفعل لا يتسق ولا ينسجم إطلاقاً مع حياتهم السابقة

مثال ذلك الصراف الذي يختلس ليدفع أجر عملية تجري لزوجته في ظروف مالية قاسية وكذلك رجال الأعمال الذين يشهرون إفلاسهم بالتدليس.

٦- المجرمون المعتادون:

وهم الأفراد الذين تمارس الظروف سيطرة زائدة عليهم ويستسلمون بسهولة للانفعال ومن ثم يسهل ارتكاب مثل هؤلاء الأشخاص الجرائم خاصة في ظروف الأزمات فيرتكبون أعمال السرقة أو يستخدمون العنف وهم لا يعتبرون أنفسهم مجرمين ويوجدون التبريرات والأعذار لسلوكهم.

٧- المجرمون المحترفون:

وهؤلاء هم الذين يمتهنون الجريمة كوسيلة للعيش ومجرمو هذه الفئة يأتون من كونهم مجرمين كما أن جرائمهم مخططة ولذا قلما يقبض عليهم (Horton and leslie , 1974).

بالإضافة إلى ذلك فإن هناك خصائص اجتماعية أخرى للمجرمين يمكن تصنيفها على النحو التالي:

١- المجرم فاسد القيم الخلقية:

وهو المجرم الذي ينشأ ويعيش وينمو في بيئة أسرية منحلة تخلو من المبادئ والمثل العليا وتفتقر إلى القيم الأخلاقية السليمة وتتعارض في هذا كله مع ما يسود المجتمع من قيم وتقاليد ومعايير أخلاقية. في مثل هذا الجو الفاسد ينشأ هذا النوع من المجرمين بحيث لا يستطيع أن ينمي في نفسه ضميراً قوياً رادعاً يحاسبه على أخطائه ويمنعه من السلوك اللاتوافقي، أنه يشب مفتقراً إلى الحاسة الأخلاقية الواقية من الانحراف وبذلك تندفع رغباته ودوافعه للتعبير عن نفسها دون رقابة أو ضبط.

إن المجرمين من هذا النوع يشبون على مثال البيئة المحلية والأسرية بصفة خاصة التي ربوا فيها و نشأوا على أساس من معاييرها وقيمها. أنهم متوافقون مع بيئتهم الخاصة ومنحرفون بالنسبة للبيئات الأخرى والمجتمع الكبير حولهم.

٢- المجرم الحضاري:

هذا النوع يقع في الجريمة بسبب سلطان البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها وتحت تأثير ضغط التقاليد والعادات القوية التي تحكم العلاقات الإنسانية في مجتمعه، فللتقاليد والأعراف في بعض المجتمعات قوة في الضبط الاجتماعي تفوق قوة القوانين الوضعية المكتوبة. وذلك لأن المجتمع كله يحميها ويعاقب من ينتهكها، ولذلك يسهل على الكثيرين ارتكاب الجريمة التي يحرمها المشرع خضوعاً واحتراماً لتقاليد الجماعة التي تقضي بارتكابها. إن ارتكاب الجريمة في هذه الحالة هو رد فعل جزائي عقابي على سلوك تعتقد الجماعة أنه ضار بمصلحتها مهدد لكيانها مخل باتزانها وتماسكها، ومن أمثلة هذه الجرائم الثأر والدفاع عن الشرف.. الخ.

والذي يحدث في مثل هذه الجرائم هو ضغط الجماعة المستمرة على الفرد وملاحقته للأخذ بالثأر أو الدفاع عن العرض وإلا دمغته في كل لحظة من حياته اليومية وأمام قومه بالجبن والنذالة، هذا فضلاً عما تعرض له مصالحه مع أهله وعشيرته من أضرار مختلفة مادية ومعنوية، ويظل الفرد مطارداً من جماعته موصوماً بالخسة إن لم يقدم على أخذ ثأر الأسرة والدفاع عن شرفها أو عرضها ومن ثم يشعر بأن ذاته وكيانه مهددة بالانهيار وعدم الاستقرار، ولكي يشعر بأمن الانتماء لجماعته ولكي يحقق الانسجام من الشعور بالأنا من ناحية والشعور بالنحن من ناحية أخرى يندفع لارتكاب جريمته إرضاء لجماعته وتخفيفاً من مشاعر الألم والتوتر الناتجة عن عزل الجماعة له.

٣- المجرم العرضي أو الموقفي:

هذا النوع من المجرمين يقع في الجريمة تحت دافع الانفعال الشديد في موقف معين كمن يسرق بعض المال تحت ضغط حاجة قاهرة ملحة وفي ظروف اقتصادية ضاغطة، ومن هذا القبيل الجائع الذي يسرق لسد حاجة أولاده للطعام أو لدفع نفقات علاج ضرورية ملحة لأمه أو ولده.

إن طبيعة الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يحياها هؤلاء والمواقف والمجالات العديد المحيطة المليئة بالحواجز التي يواجه بها هؤلاء المجرمون تلعب دوراً بارزاً في دفعهم لارتكاب الجريمة (المغربي والليثي، ١٩٦٧م).

وهناك تصنيف آخر يحاول تحديد القوى الاجتماعية التي تؤدي إلى خلق المجرمين وتظهر هذه المستويات في تفاوت أسلوب حياة الإنسان المجرم وهنا تتباين أساليب الحياة الإجرامية فمنها:

١- أسلوب حياة المجرم العادي:

وهذا النموذج يضم أغلب المجرمين الذين يكتسبون عيشهم بارتكاب الجرائم التقليدية ضد الممتلكات وينشأ أغلب أعضاء هذه الفئة في اسر فقيرة ويعيشون في أحياء شعبية وتحدد خصائص المجرم العادي في النواحي التالية:

أ- يتخذ المجرم العادي من الجريمة أسلوباً للحياة والعيش ومن ثم تكون جرائمه محدودة في الجرائم ضد الممتلكات. وهو وإن كان يحمل سلاحاً غير أنه يتفادى استخدام العنف والأضرار بضحاياه عندما لا يتطلب الأمر ذلك حتى يتجنب زيادة العقوبة وبقائه مسجوناً فترة طويلة إذا ما قبض عليه.

ب- المجرم العادي ينظم حياته ووسطه من خلال انتقاء أصدقائه ورفاقه والأماكن التي يقضي فيها حاجته إلى اللهو والترويح بعناية وهو يحس بأنه مراقب ولهذا فأمن له وأسلم أن يرافق

من يشاركونه موقفه أو يتعاطفون معه. والمجرم العادي يحس بتوتر مستمر ورغبة في الحذر ومن ثم يصبح ذلك التوتر والحذر عادة لديه.

ج- للمجرم العادي مهارات معينة وله لغته المميزة وله نمط من الاتجاهات يشعر في ضوئه بأنه منتمي إلى فئة إجرامية ويحس بالفخر لانتمائه لها. ويعزز من هذه الاتجاهات اعتقاده أن كل إنسان فيه قدر ما من انعدام الأمانة. وترتبط هذه الاتجاهات بنمط حياته الإجرامي.

٢- أسلوب حياة المجرم المحترف:

يختلف المجرم المحترف عن المجرم العادي في اعتبارات عدة: فالمجرم المحترف يستخدم وسائل في أسلوبه الإجرامي أكثر تعقيداً وصلاحية وكفاية لتنفيذ جرائمه وللمحترف نشاط واسع ومتعدد الجوانب وله من الناس من يساندونه أكثر من المجرم العادي ويشعر بوعي طبقي وبانتمائه الطبقي إلى فئة معينة.

٣- أسلوب الجريمة المنظمة:

إن أسلوب تنظيم الجريمة العادية أو الاحتراف مختلف عن أسلوب تنظيم الجريمة المنظمة فالرابطة التي تجمع المجرمين العاديين والمحترفين رابطة إرادية تتحدد طوعاً وبرغبة المجرم وهي رابطة أساسها التعاون وهي خالية من كل تدرج وتسلسل في المرتبة الاجتماعية. وإذا كان في هذه الرابطة تخطيط مشترك يسهم فيه كل فرد غير أن هناك حد أدنى من التوجيه والإشراف منها.

أما الجريمة المنظمة فأساس تنظيمها يتركز في الزعامة والتدرج في المراتب والإدارة المعقدة والضوابط الاجتماعية المنوعة وتعدد مجالات العمل وتقسيمه والتخصص فيه ويتركز نشاط الجريمة المنظمة في عرض وتوزيع السلع والخدمات التي يحرمها القانون، وتحدد استمرار حاجة المجتمع إلى هذه السلع والخدمات غير المشروعة، ويتمثل نشاط الجريمة المنظمة في القمار

والدعارة والمخدرات.. الخ والسمة المميزة لهذا النوع من النشاط الإجرامي أنه يتعامل مع عملاء وليس ضحايا كما في حالة أسلوب الجريمة العادي والاحترافي، إذ لا يوجد ما يجبر الفرد على أن يتعامل مع تنظيم للدعارة أو للبضائع المهربة أو للقمار بل يسعى الفرد إلى الحصول على هذه الخدمات بإرادته ويدفع مقابل ما يأخذه من سلع أو يحصل عليه من خدمة، ولذلك فإن أسلوب التنظيم الإجرامي مع عملائه تخلو من طابع العنف، أما مظاهر العنف التي ترتبط بالجريمة المنظمة فإنها تتجه أساساً إلى الأطراف الذين يقفون في صراع مع التنظيم الإجرامي (العيسوي، ١٤١٠هـ).

والحقيقة أن التصنيف الاجتماعي للمجرمين لا يقتصر على تحديد مستوى أسلوب الحياة الإجرامية فحسب بل يمتد مجاله ليضع تصنيفاً للعصابات وللثقافة الخاصة التي تسم أسلوب الحياة والفكر في هذه العصابات وتتخذ الصور الجماعية للجناح أشكالاً عدة يمكننا أن نحدد منها ثلاثة أشكال على النحو التالي:

أ- جماعات لم تكسب شكلاً محدد واضح المعالم:

وهي الجماعة من الأحداث التي تنشأ في صور تلقائية عن جماعة اللعب وتعبر عن محاولة من جانب هؤلاء ليكونوا جماعة خاصة بهم وتقوم في أساسها على المخالطة والرفقة ولكن السمة المميزة لهذا الشكل أنه يفتقر إلى بناء اجتماعي واضح المعالم ويؤدي هذا الشكل إذا طال اتصال أعضائه بعضهم بالبعض لفترات طويلة أو إذا اتصلوا ببعض البالغين من المجرمين أو إذا حدث غير ذلك من الظروف إلى تحوله إلى صورة العصابة المنظمة.

ب- الشغب الاجتماعي:

وقد قام بوندي بتصنيف هذا الشغب طبقاً لصوره المتعددة التي يتخذها إلى ما يلي:

١- الصور التي لا تصاحب المناسبات العامة والتي لا تنشأ عن شغب سابق.

٢- الصور التي تحدث قبل المناسبات العامة.

٣- الصور التي تحدث بعد أيام المناسبات.

ج- صور العصابات المنظمة:

ويتخذ هذا الشكل من الجناح صور العصابات التي تتصف بأنها جماعة مغلقة ذات تدرج اجتماعي. أي العصابات ذات البناء الاجتماعي المحدد المعالم، وهذا الشكل ظاهرة توجد في أغلب المجتمعات خاصة في الأحياء المتخلفة بالمناطق الحضرية والمدن الصناعية.

وقد حاول بعض الباحثين أن يضعوا تصنيفات لهذه العصابات ومنها ما ذكره كلورادو وأوهلن إذ ميزا بين ثلاثة أنواع منها:

١- العصابات الإجرامية التي تعمل بصفة رئيسية في السرقة والسطو وغير ذلك من أنواع الكسب غير المشروع.

٢- العصابات الصراعية: وتتخذ العنف وسيلتها لتحقيق المكانة الاجتماعية وغايتها ليست الكسب المادي بل تحقيق المكانة الاجتماعية لذا يأتي سلوكها متسماً بالحقد والسلبية والتنوع.

٣- العصابات الانسحابية: مثل العصابات التي يتعاطى أفرادها المخدرات (عارف، ١٩٨١م).

المبحث الثالث
الخصائص والظروف البيئة التي تدفع الفرد للانحراف

تلعب العوامل الاجتماعية دوراً حاسماً في جنوح الأفراد إلى السلوك الإجرامي نظراً لأن الفرد كائن اجتماعي لا يستطيع الحياة وحده فهو يولد ويترعرع في جماعة ثم يكمل بقية حياته متقلباً بين عدة أدوار داخل جماعته وسنعرض لأهم الجماعات في المجتمع المؤثرة في سلوكيات الفرد على النحو التالي:

الأسرة:

هي الجماعة الأولى في حياة الإنسان والتي لا يكون له خيار في كونه فرداً منها وفيها يولد ويعتمد عليها كلية في توفير جميع احتياجاته في سنوات عمره الأولى وفي خلال نموه يتلمس مظاهر السلوك التي تمارسها الأسرة فيقلد هذه السلوكيات ويكتسب منها المعايير والأخلاقيات التي يتعامل بها، وقد أكدت الكثير من الدراسات أن الأسرة تؤثر بشكل كبير في سلوكيات أفرادها سواء كان هذا التأثير سلباً أو إيجاباً. وأكدت دراسات عديدة أن البيت المتصدع سواء كان هذا التصدع نتيجة الطلاق بين الوالدين أو هجرة أو وفاة أحدهما، أو بسبب ممارسة أحدهما سلوكاً منحرفاً كإدمان الخمور أو المخدرات أو الشذوذ الجنسي أو ارتكاب الجرائم من أي نوع كانت يؤدي هذا البيت إلى جعل الأطفال عرضة للجنوح والوقوع في سلوكيات منحرفة وإذا استمر هذا السلوك مع الفرد يصبح بعد ذلك مجرماً محترفاً في الكبر.

المدرسة:

هو الوسط الاجتماعي الثاني الذي يبدأ فيه الفرد بتوسيع دائرة علاقاته الاجتماعية، حيث تتعدد صداقاته ومعارفه فقد ينحرف الطفل إذا انضم إلى أصدقاء جانحين داخل المدرسة أو قد

تكون المدرسة ذات جو غير محبب للطالب لأي سبب من الأسباب مثل القسوة الزائدة من قبل المعلمين أو قلة ميل الطالب للدراسة أو صعوبة المعلومات المعطاة أو غيرها من الأسباب مما يدفع إلى التغيب عن المدرسة فتكون هذه فرصة لأصدقاء السوء لجذبه إليهم فيلتحق بهم ثم يسلك سلوكهم مما قد يؤدي به في النهاية إلى الاستمرار في هذا السلوك ليصبح مجرماً في كبره.

الرفاق:

وهم مجموعة الأفراد المقاربين للإنسان في عمره وميوله واتجاهاته ومنزلته الاجتماعية وجماعة الرفاق تلعب دوراً كبيراً في حياة الفرد من ناحية التأثير في سلوكياته وقد أكدت البحوث العلمية على أن ظاهرة الجنوح ظاهرة جماعية وليست فردية فلا تقتصر على فرد واحد بل مع جميع الأفراد المنتمين لجماعة واحدة حيث أن الكثير من الأحداث يمارسون نشاطاتهم المنحرفة في شكل تكتل جماعي بسبب شعورهم بأن الطريقة الجماعية وسيلة للدفاع عن النفس كما أن التكتل يقودهم بادئ الأمر إلى التهور والجرأة وهما أمران قد لا يتأتيان بالمجهود الفردي (Peggy Giordano etc., 1986).

الحي:

يقصد بالحي الوسط المحيط بالأسرة من مكان جغرافي وجيران وأماكن اللقاءات ونوعية العلاقات والصلات القائمة بين سكان الحي، وللجو السائد في الحي دور كبير في سلوك أفراده سواء كان سلوكاً سوياً أو جانحاً.

فقد أوضحت دراسات عديدة هذا الدور ومن أهمها دراسة شو الذي درس تأثير الحي على خمسة أخوة أشقاء كانوا معروفين بتاريخهم الإجرامي الطويل، وقد وصف شو الحي الذي سكنوا فيه بأنه منطقة جناح توفرت فيه أسباب عدم التنظيم الاجتماعي وتشجيع السلوك الإجرامي عن طريق احترام المجرم وإضفاء طابع الرجولة عليه مما جعل هذا الحي بيئة فاسدة أنتجت هؤلاء

المجرمين، وهناك دراسة أخرى قام بها فردريك تراش على عصابات الأطفال في عدد من المدن الأمريكية منها شيكاغو ونيويورك وبوسطن وكليفلاند ولوس أنجلوس وغيرها وخرج منها بنتيجة تقول أن جميع هذه العصابات تعيش في مناطق جناح (Bryant , 1990).

وسائل الإعلام:

تحقق وسائل الإعلام المختلفة في أغلب الأحوال الأهداف المنوطة بها. ولكنها ومن خلال تحقيق هذه الأهداف قد تخطئ السبيل إلى ذلك فتقدم موضوعات بذيئة ممجوجة قد يصل مدى تأثيرها على بعض من تعرض عليهم إلى حد ارتكاب الجريمة تمثلاً بأحد المجرمين أو توسلاً بأسلوب إجرامي جديد تلقته عن طريق إحدى وسائل الإعلام ويختلف تأثر أفراد المجتمع بوسائل الإعلام وفقاً لاختلافهم في ظروفهم الشخصية. فمن بين الملايين الذين توجه إليهم وسائل الإعلام لا يقدم على ارتكاب الجريمة ويتأثر بها غير عدد قليل من الناس يغلب أن يكونوا من الأحداث الذين لم تتم مداركهم ولم تنضج شخصياتهم فترسب في مخيلتهم صور المجرمين والأساليب الإجرامية، حيث تطفو في الوقت المناسب لتكون دافعاً إلى السلوك الإجرامي (عبدالستار، ١٩٨٥م).

الخلاصة

بعد أن عرضنا لخصائص المجرمين النفسية والاجتماعية والخصائص والظروف البيئة التي قد تدفع الفرد للانحراف فإنه يجدر التنبيه على أن أي عامل من هذه العوامل أو السمات السابق ذكرها ليس كافياً وحده لإنتاج سلوك إجرامي بل لابد من تضافر مجموعة متفاعلة من العوامل حتى نستطيع رؤية هذا النوع من السلوك وهذا هو الرأي الذي يقول به أصحاب الاتجاه التكاملي في تفسير السلوك الإجرامي وهو الذي يرد الجريمة إلى عوامل مختلفة وقوى متفاعلة مع بعضها والتي يرجع بعضها إلى الفرد عضوياً أو نفسياً وبعضها الآخر يرجع إلى ظروف البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الفرد.

وعندما تتكامل هذه العوامل مع بعضها البعض فإنه يمكن القول بأننا نتوقع أن تفرز مجتمعة سلوكاً مضاداً للسلوك السوي في المجتمع.

الخاتمة

استعرض الباحث في هذه الورقة أهمية دراسة السلوك والسمات الإجرامية النفسية والاجتماعية وظروف البيئة التي قد تدفع الفرد إلى ارتكاب السلوك الإجرامي.

وقد قام الباحث بتحديد أهداف البحث والمتمحورة في استعراض السمات النفسية والاجتماعية والظروف البيئية التي تدفع الفرد لارتكاب السلوك المضاد للمجتمع.

بعد ذلك استعرض الباحث أهم المفاهيم المستخدمة في هذا البحث. بعد تحديد المفاهيم خصص الباحث المبحث الأول لاستعراض الخصائص النفسية للمنحرفين من خلال استعراض السمات النفسية والجسمية للمنحرفين. بعد ذلك خصص المبحث الثاني للسمات الاجتماعية للمنحرفين من خلال استعراض آراء العلماء في هذا المجال ابتداءً من مؤسس علم الإجرام لومبروزو حتى الوقت الحاضر.

أما المبحث الأخير في هذه الورقة فقد خصص لاستعراض أهم العوامل والظروف البيئية التي قد تدفع الفرد للانحراف والمتمثلة في الأسرة والمدرسة والرفاق والحي بالإضافة إلى وسائل الإعلام.

وأخيراً ختم الباحث هذه الورقة بالتأكيد على أهمية تكامل هذه العوامل لإفراز سلوك إنساني مضاد للمجتمع.

المراجع

المراجع العربيـة:

الـدوري، عدنـان، **أسـباب الجريمـة وطبيعـة السـلوك الإجرامـي**، ط١، الكويـت، ذات السلاسـل، ١٩٧٦م.

الساعاتي، حسن، **تصميم البحوث الاجتماعية نسـق منـهجي جديـد**، بـيروت، دار النهضـة العربيـة، ١٩٨٢م.

السراج، عبود، **علم الإجرام وعلم العقاب: دراسـة تحليليـة فـي أسـباب الجريمـة وعـلاج السـلوك الإجرامي**، ط٢، الكويـت، ذات السلاسـل، ١٩٩٠م.

سعفان، حسن شحاتة، **علم الجريمة**، القـاهرة، مكتبـة وهبـة، ١٩٦٦م.

السمالوطي، نبيل، **الدراسة العلمية للسـلوك الإجرامـي**، الريـاض، دار الشـروق، ١٩٨٣م.

شتا، على السيد، **علم الاجتماع الجنائي**، الإسـكندرية، مكتبـة ومطبعـة الإشـعاع الفنيـة، ١٩٩٧م.

الطخيس، إبراهيم، **دراسات في علم الاجتمـاع الجنـائي**، ط١، الريـاض، دار العلـوم، ١٩٨٣م.

عارف، محمد، **الجريمة في المجتمع، نقد منهجي لتفسـير السـلوك الإجرامـي**، ط٢، القـاهرة، مكتبـة الأنجلو المصريـة، ١٩٨١م.

عبدالباسط، حسن، **أصول البحث الاجتمـاعي**، القـاهرة، مكتبـة وهبـة، ط٧، ١٩٨٠م.

عبدالستار، فوزية، **مبادئ علم الإجرام وعلم العقـاب**، بـيروت، دار النهضـة العربيـة، ١٩٨٥م.

العيسوي، عبد الرحمن، **شخصية المجـرم ودوافـع الجريمـة**، الريـاض، المركـز العربـي للدراسـات الأمنية، ١٤١٠هـ.

عيسوي، عبد الرحمن محمد، **بحث الجريمة**، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٩٢م.

غباري، محمد، **الانحراف الاجتماعي ورعاية المنحرفين ودور الخدمة الاجتماعية معهم**، ط١، القاهرة، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٨٦م.

المغربي، سعد، الليثي أحمد، **المجرمون**، الناصرة، المركز الإسلامي للطباعة والنشر، ١٩٦٧م.

المراجع الأجنبية:

Bryant, Clifton, **Deviant Behavior: Readings in the Sociology of Nrom violations**, New York, Hemishere publishing company, 1990.

Guliford, J. P., **Personality**, New York, Mc Graw - Hill Book Company, 1959.

Horton, Paul and Leslei Gerald R., **The Sociology of Social problems**, New Jersy, Prentice- Hall inv., Englewood cliffs, 1974.

Peggy, Giordano etc., Friendships and delinquency, **American Journal of Sociology**, 91, 1986, pp. 1170-1202.